

لقد عرفت الجزائر عدة تغيرات وأنماط في الســـنوات الأخيرة ، ولعل أعمقها تلك التي حدثت بعد أزمة النفط سنة 1986 ، و التي أدت إلى آثار سياسية بالتحول من الحزب الواحد إلى تعدد الأحزاب ، وحرية إنشاء الجماعات وأثار اقتصادية باعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والتوجه تدريجيا إلى اقتصاد السوق هذا التوجه استوجب الاعتماد على منظومة قانونية متينة لمسايرة هذه التحولات ، اذ ان الدول الحديثة البد لها ان تأخذ على عاتقها واجب تلبية المطالب الشعبية نتيجة انتشار وتوسيع مبادئ الحقوق الأساسية والحرفيات العامة والشعارات الهدافـــة والرامـــية الى التطلع الى فـــد أفضل فـــم بذلك الدخول الى المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بما يقتضيه الحال وهو ما يعرف بالاستثمارات العامة تلبية لرغبات العامة وتحقيقا لهذه المطالب . ومن أجل تحقيق هذه المطالب تقوم الدولة ببناء المنشـــيات الضرورية تتعلق بالتجهيز كما تنفق وتدليـــ أجور المستخدمين ومصاريش التـــسيـــير ، المشاريع التي تنشـــءها الدولة والتي تم كافة مناحي الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ، وتعتبر مهاما حيوية لأنها تضمن استمرارية الدولة ومؤسساتها. من أجل ذلك أصبحت ميزانية الدولة وقوانين المالية المصوت عليها من قبل الهيئة الاستشارية تتفق مع الواقع ، ليتم الإنفاق وفق الاعتمادات الممنوحة مع تجنب كل ســـبل التبذير والتحايل اخذا بقاعدة الإنفاق الضروري والنافع للمرافق العامة وسير المصالح ، الذي يحقق المنفعة العامة المقصودة وبأقل . وعلى هذا الأساس أضـــحى الاعتماد على جهاز رقابـــي فعال أكثر من ضرورة، فمهمة الرقابة التي تقع على عاتق الدولة لي فـــقه من أجل الحد من الاسراف في الإنفاق كما كان الحال من قبل، بل يجب أن تتحقق معها المنفعة العامة باقل تكلفة، و بمراقبة تزايد الحاجات الحقيقية، وهي صورة من الصور التي تجسد مبدأ الاقتصاد في الإنفاق من جهة، وتبين حجم الثقة في الادارة المالية للدولة التي تحفظ التوازن المطلوب في شـــتى المجالـــات الاجتماعية منها والاقتصادية من جهة أخرى. ومن أجل تقوية هذا الجهاز الرقابـــي كان البد من إعداد منظومة قانونية مـــســـايرة للأحداث فـــعرفت بـــعدها تعديلات وتحولات في المهام والأدوار ، الصالـــيات الواســـعة التي من شأنها تفعيل المهام الرقابـــية ،